مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التوجهات الجديدة لإستراتيجية التحالف الإسرائيلية مع القوى الفاعلة إقليميا ودوليا: المضامين والأهداف

The new directions of the Israeli alliance strategy with regional and international actors: implications and objectives

الصادق جراية*

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، Djerraya-sadok@univ-eloued.dz

مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية.

تاريخ ارسال المقال: 2022/06/02	تاريخ القبول: 2022/08/12	تاريخ النشر: 2022/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التوجهات الجديدة لإستراتيجية التحالفات الإسرائيلية مع القوى الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة في ظل تحولات موازين القوة التي يشهدها النظام الدولي الحالي، ومن منطلق أهمية هذه الإستراتيجية في الفكر الأمني الإسرائيلي، فإن إسرائيل تسعى جاهدة إلى تعميق علاقاتها مع قوى دولية صاعدة كالصين واليابان، وأخرى إقليمية كالهند وبعض الدول العربية التي دخلت معها مؤخرا في اتفاقيات تطبيع بهدف تعزيز مكانتها دوليا وإقليميا بما يضمن ذلك الاستمرار في مشروعها الاستعماري وتنفيذ مخططاتها الاستيطانية على الأرض الفلسطينية، الأمر الذي يستدعي من الفلسطينيين أولا ثم الدول العربية التنبه لهذه التوجهات التي تكشف دعائم السياسات الإسرائيلية بالمنطقة العربية مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: التحالفات الجديدة، إسرائيل، القوى الدولية، القوى الإقليمية.

Abstract :

This study aims to shed light on the new directions of the strategy of Israeli alliances with active powers at the regional and international levels, especially in light of the shifts in the balance of power witnessed by the current international system, and based on the importance of this strategy in Israeli security thought, Israel strives to deepen its relations with Rising international powers such as China and Japan, and regional powers such as India and some Arab countries with which they have recently entered into normalization agreements with the aim of strengthening their international and regional standing, including ensuring the continuation of their colonial project and the implementation of their settlement plans on Palestinian land, which requires the Palestinians first and then the Arab countries to pay attention to these trends Which reveals the foundations of Israeli policies in the Arab region in the future.

Keywords: New alliances, Israel, International powers, Regional powers.

مقدمة:

إن التخوف الدائم من احتمال تعرض إسرائيل لضغوط دولية تحد من قدراتها على تنفيذ أهدافها، دفع بها للبحث دائما عن حليف استراتيجي قوي، يحميها ويحقق أهدافها، ويقدم لها الدعم والتأييد السياسي والاقتصادي، وفي المقابل تقدم له إسرائيل مهام وظيفية في مناطق نفوذه (بريطانيا سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية حاليا).

ولهذا سعت الحركة الصهيونية – ومنذ البداية – إلى التفكير في آليات إيجاد تحالفات دولية وإقليمية تسهم في تثبيت وجود إسرائيل وتعزيز قدراتها العسكرية من جهة، وتطويق العالم العربي وتهديد أمنه من جهة أخرى، ولقد ركز الفكر الأمني الإسرائيلي على العلاقات الدولية كونها تشكل إحدى الدعائم الرئيسية التي تنبني عليها سياسة أمنها القومي، وذلك بالتركيز على اعتراف هيئة الأمم المتحدة بسيادة (الدولة) واستقلالها، وتأييد الدول الكبرى لها ولهذا أعطت أهمية بالغة لضرورة ارتباطها – إسرائيل- بقوى عظمى من خلال معاهدة أو اتفاق إستراتيجي، كما أن المتتبع لإستراتيجية التحالف الإسرائيلية يجد أنها تتغير بتغير القوى الفاعلة دوليا وإقليميا.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

فيما تتمثل مضامين وأهداف التوجهات الجديدة لإستراتيجية التحالف الإسرائيلية مع القوى الفاعلة إقليميا ودوليا؟

التساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل أدوار كل من فرنسا وبريطانيا في دعم الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين؟
- فيما يتمثل الدور الوظيفي الذي تقوم به إسرائيل لصالح القوى الفاعلة على المستويين الدولي والإقليمي؟
- ما الهدف من تطبيع بعض الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي وذلك من خلال التعمق في مضامين التحالفات الإستراتيجية الجديدة وتوضيح أهدافها ثم تحليل أبعادها، والمنهج التاريخي كمنهج مساعد من خلال التطرق إلى دور التحالفات التقليدية لإسرائيل في قيامها سنة 1948، واستمرار وجودها بعد هذا التاريخ.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش موضوع يحتل مكانة مهمة في التفكير الأمني الإسرائيلي، لأن إسرائيل تعتمد بشكل أساسي في حماية أمنها وضمان بقائها على تحالفها الاستراتيجي مع بعض القوى الفاعلة في البيئتين الدولية والإقليمية، كما تتغير هذه التحالفات بتغيرات هاتين البيئتين، وعليه فمن الأهمية بما كان التفصيل في مضامين هذه التحالفات والتطرق لأهدافها ليتسنى لنا كشف أبعادها مستقبلا.

المبحث الأول: إستراتيجية التحالفات الإسرائيلية مع القوى التقليدية في النظام الدولي:

يرى "شمعون بيريز" أنه على إسرائيل أن تضمن صداقة إحدى الدول الأربعة: أمريكا، روسيا، فرنسا، بريطانيا، على الأقل وبأي ثمن، غير أنه وبالتغيرات التي حصلت على مستوى البيئة الدولية أضافت إسرائيل كل من الصين واليابان إلى هذه القائمة، كما اهتمت السياسة الخارجية بضرورة توفير الخبرة التكنولوجية ونقلها إلى إسرائيل،

يقول "شمعون بيريز" في هذا الإطار[1]: (إننا لسنا قوة عسكرية، ولن نكون قوة عسكرية، ما لم يتوفر لنا السلاح ذو النوعية الممتازة، دون الاعتماد على مصدر سلاح حديث يرتبط بقاعدة تكنولوجية عسكرية متقدمة تقدما كبيرا)، وقد حولت إسرائيل ارتباطها الوثيق بإحدى الدول الكبرى من دولة إلى أخرى، بريطانيا ثم فرنسا، حتى انتهت إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الدور البريطاني والفرنسي في تثبيت الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين:

سوف يتناول هذا العنصر الدور الذي قامت القوى الاستعمارية التقليدية فرنسا وبريطانيا وذلك بتحالفها مع الحركة الصهيونية في إيجاد إسرائيل كوطن قومي لليهود سنة 1948، واستمرار هذا الدعم في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

الفرع الأول: الدور الفرنسي:

خلال القرن التاسع عشر، حاولت فرنسا استغلال اليهود كأداة للتوسع الاستعماري في البلاد العربية، وظهرت دعوات في باريس لتوطين اليهود في فلسطين، وافتتحت فرنسا قنصليتها في القدس عام 1843،وكان القرار الفرنسي المباشر لهذا التوجه استقطاب اليهود في الشرق ليكونوا عونا لهم في دعم النفوذ الفرنسي، والسيطرة على الشرق العربي، وفي الوقت عينه، الاستفادة من الطاقة المالية اليهودية التي تميزت بها الرأسمالية اليهودية في فرنسا لدعم الخزينة الفرنسية، مقابل تشجيع اليهود على الاستيطان في فلسطين، في مواجهة النفوذ والمصالح البريطانية[2].

كان أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين هي حكومة الإدارة الفرنسية عام ١٧٩٨م، حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي بما فيه فلسطين[3]، ويعتبر "نابليون بونابرت" أول رجل دولة يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين، قبل وعد بلفور بـ 118 سنة، واعتبر بيان بونابرت لليهود بمثابة اعتراف دولي بوجود قومية يهودية، وببعث أمة يهودية في فلسطين، لتخدم مصالح الاستعمار الفرنسي في منطقة الشرق (الليفانت)[4]، وفور أن وطئت أقدام نابليون أرض مصر واحتلاله الإسكندرية في 2 تموز 1798م، أصدر بيانا حث فيه يهود آسيا، وإفريقيا للانضواء تحت رايته، من أجل إعادة "مملكة القدس القديمة"[5].

وعليه فإن البرجوازية اليهودية في فرنسا أخذت تقوم بإنشاء وتمويل المستعمرات الزراعية اليهودية في فلسطين بهدف خدمة المصالح الاستعمارية لإمبراطورية نابليون الثالث، والأطماع الفرنسية التوسعية في منطقة الشرق عن طريق خلق أقلية يهودية قوية، تتحالف مع الأقلية المارونية الموالية لفرنسا، لخلق مراكز نفوذ قوية للمصالح الفرنسية في المنطقة العربية المشرقية.

وازداد اهتمام نابليون الثالث بالمشروع اليهودي في فلسطين خصوصا عندما ظهرت فكرة شق قناة السويس (1866-1869) لاختزال المسافة التجارية عبر الخط الذي يصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ومن هنا برزت أهمية فلسطين في المخطط الاستعماري الفرنسي[6].

الفرع الثاني: الدور البريطاني:

أما بريطانيا فإن دورها الأساسي في تثبيت الوجود الإسرائيلي فقد كان من خلال إصدار ما يسمى بـ " وعد بلفور سنة 1917"، عندما قدم وزير الخارجية البريطاني "آرثر جيمس بلفور"، تعهدا للصهيوني البارز اللورد "والتر روتشيلد"، ببذل قصارى الجهد من قبل "حكومة صاحبة الجلالة" لتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي[7]، كما تزعم المؤلفات الصهيونية أن هناك عامل آخر مهم يتمثل في "عبقرية" حاييم وايزمان" الرئيس اللاحق للاتحاد الصهيوني الإنكليزي، حيث تزعم هذه الأدبيات بأنه تمكن بمفرده من استمالة كبار السياسيين في بريطانيا وصناع الرأي العام لفكرة الصهيونية، وتضيف أيضا أن هذا المهاجر الروسي الذي كان وصل إلى إنكلترا فقط عام 1904 تمكن بهدوء، ومن وراء الكواليس من إقناع البعض مثل "بلفور" و"مارك سايكس" و"ألفريد ميلنر"، و"ديفيد لويد جورج" وأقنعهم بالفكرة، التي ستضع مستقبل الشرق الأوسط بين أيديهم، لذلك تزعم هذه الأدبيات أن إعلان بلفور هو انتصار إرادة رجل لا يكل، وتأثيره الشخصي على مجموعة من رجال الدولة البريطانيين.

كما أن بريطانيا من خلال منحها وعد بلفور لليهود لإقامة (دولة) تكون قد هدفت منذ البداية إلى إيجاد دور للجماعات اليهودية بالمنطقة العربية بعد أن انتهى دورها في أوربا، فتم التخلص منها داخليا ودفعها خارجا لتقديم دور وظيفي يخدم بريطانيا بالدرجة الأولى، كما تعتبر أيضا حاجة أوروبا لاستمالة العناصر الصهيونية القوية والغنية في جميع أنحاء العالم عموما، وفي ألمانيا والنمسا بشكل خاص من الدلائل لدى الغرب لإيجاد دولة وظيفية في المنطقة العربية، لمساعدتها في خوض الحرب إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ولحث اليهود لبذل جهودهم بالتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية لتدخل الحرب إلى جانب الحلفاء، في وقت لم تكن قد قررت فيه ذلك، والأهم من ذلك هو أن تكون فلسطين المتاخمة لقناة ا لسويس منطقة نفوذ بريطانية تحمي مصالحها الحيوية في مصر، وتضمن لها خطوط المواصلات البرية بالشرق، وتشكل لها سدا منيع أمام الأطماع الفرنسية في سوريا، ويمهد لها الطريق بأن تكون فلسطين من نصيبها في المستقبل،لتتمكن من تنفيذه[8].

وبناء على هذه الرؤية، وجدت فلسطين نفسها تدور فجأة في فلك السياسة الاستعمارية الأوروبية، وواقعة تحت نفوذ القوى المتصارعة للدول الاستعمارية: بريطانيا، وفرنسا، وكل ذلك كان تحت شعار "المسألة الشرقية"، ونقطة ارتكازها الإمبراطورية العثمانية، رجل أوروبا المريض، وكانت فلسطين جزءا لا يتجزأ من أملاك هذه الإمبراطورية.

ومن جهة أخرى، تعتبر بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى ألمانيا من أكبر مزودي إسرائيل بالسلاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخيا وفرت بريطانيا التدريب والسلاح قبل قيام إسرائيل سنة 1948، واستمرت بذلك بعدها، ثم توقفت سنة 1982، لتستأنف بعد اتفاقية أوسلو، وللتوقف بعد حرب غزة 2008-2009، أما فرنسا فيعود لها الفضل في تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي ببناء مفاعل ديمونا، وإجمالا يمكن تقسيم تاريخ التعاون العسكري الفرنسي الإسرائيلي إلى ثلاث فترات رئيسيةهي:[9]

- 1948- 1967 : وتميزت بالدعم في مجال السلاح والخبرات التصنيعية.
- 1968- 1993: وتوقف خلالها الدعم العسكري الفرنسي لإسرائيل.
- 1993 فما بعد: تزويد إسرائيل لفرنسا بالتكنولوجيا العسكرية الدقيقة.

ومن الناحية الاقتصادية فإن قيمة التبادل التجاري بين بريطانيا وإسرائيل تفوق الـ 6 مليار دولار في السنة. وهناك أكثر من 300 شركة إسرائيلية تستثمر في بريطانيا، كما أن هناك شركات بريطانية كبرى تستثمر في إسرائيل، أما قيمة التبادل التجاري بين فرنسا وإسرائيل فهي تتجاوز الـ 3 مليارات دولار في السنة[10].

وعليه يمكن القول، أن الحركة الصهيونية قد تحالفت في البداية مع كل من فرنسا وبريطانيا لإثبات وجودها في شكل (دولة)، أو ما يسمونه بالوطن القومي لليهود، وقد نجحت في ذلك، لكن هذا التحالف استمر حتى بعد سنة 1948 ، والهدف الإسرائيلي من ذلك هو الدعم في تشكيل ترسانة عسكرية تستطيع من خلالها حماية أمنها من التهديدات التي قد تصدر من الفلسطينيين أو بعض الدول العربية المجاورة، لكن بعد ذلك أصبحت إسرائيل تسعى من خلال تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص إلى أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، بالإضافة إلى استمرارها في مشاريعها التوسعية في فلسطين والمنطقة العربية.

المطلب الثاني: التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية:

يعالج هذا المطلب أهداف التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والدور الوظيفي الذي تقوم به إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لخدمة مصالح حلفائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: الدور الوظيفي لإسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط:

تعزز عند الحكومات الأمريكية المتتابعة قبول الفكرة الإسرائيلية القائلة بأن إسرائيل القوية هي رصيد استراتيجي لأمريكا كحاجز يحول دون الوحدة العربية ، تمثل ذلك في أواخر الخمسينات عندما حصلت الوحدة السورية المصرية، والتي كانت من الممكن أن تستند إلى دعم الاتحاد السوفييتي، وقد علقت إحدى مذكرات مجلس الأمن القومي في العام 1958 بأن:[11] (النتيجة المنطقية للوقوف في وجه القومية العربية الراديكالية، هي تأييد إسرائيل كقوة مقتدرة وحيدة مؤيدة للغرب باقية في الشرق الأوسط).

كما أن مجمل المبادئ الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قامت على المنطقة العربية، كمبدأ ترومان في سنة 1947 ، ومبدأ إيزنهاور في سنة 1957 ، ومبدأ نيكسون في سنة 1969 ، ومبدأ جيمي كارتر في سنة 1980 ، وتنبع أهمية منطقة الشرق الأوسط من الوجهة الأمريكية في كونها[12]:

- تشكل نقطة التقاء بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا ، والممر البحري والجوي والبري بين دول حلف الأطلسي ودول آسيا.
- تطل على المحيط الهندي والذي اكتسب دورا مهما ضمن سياسة الاحتواء الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي، التي تتطلب إقامة قواعد عسكرية لحماية الخطوط البحرية مضيق هرمز ومضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، التي يمر عبرها النفط إلى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.
- تضم دول الخليج العربي التي تحوي على 55 %من الاحتياط العالمي للنفط، ففي تقرير سري لوزارة الدفاع الأمريكية في العام 1982 "إن أهدفنا الأساسية تأمين الوصول دائما إلى النفط في الخليج العربي، ومنع الاتحاد السوفييتي من الحصول على سيطرة عسكرية أو سياسية على النفط مباشرة أو بالواسطة.
- كونها تعتبر متداخلا مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر أمريكا أن المنطقة التي تشمل لبنان وسوريا وإسرائيل تقع ضمن قيادة القوات الأمريكية في أوروبا.

وعليه، فإنه بالرغم من تصاعد الجدل حول أهمية إسرائيل استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تكاد تتطابق مع المصالح الإسرائيلية، فأثناء الحرب الباردة كانت الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة تتمحور حول ثلاثة أهداف هي: احتواء الاتحاد السوفيتي والعمل على استمرار تدفق النفط من المنطقة وضمان أمن إسرائيل، وبعد زوال الاتحاد السوفيتي تم استبدال احتواء هذا الأخير كهدف استراتيجي بمحاربة ما يسمى بالإرهاب، وترى الولايات المتحدة في إسرائيل – خاصة بعد توجيهها ضربة لمصر حليفة الاتحاد السوفيتي سنة 1967- أنها بمثابة الحصن الذي يحمي المصالح الأمريكية من النفوذ السوفيتي[13].

الفرع الثاني: مضمون التحالف الإسرائيلي– الأمريكي:

تعزز التعاون الأمريكي الإسرائيلي في فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق "جونستون"، حيث بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عام 1966 ما قدره 92 مليون دولار، وهو ما يعادل حجم مجموع المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل منذ عام 1948 [14]، وفي سنة 1991 إبان حرب الخليج الثانية قدم الكونغرس الأمريكي لإسرائيل قيمة 650 مليون دولار في إطار المنح الطارئة لدفع الضرر، كما دعمتها بصواريخ "باتريوت" للدفاع عن نفسها ضد صواريخ "سكود" العراقية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزيادة

هجرة اليهود من روسيا وأوروبا الشرقية لإسرائيل، وافق الكونغرس على تقديم قيمة 10 مليار دولار في شكل قروض لإسرائيل بغرض مساعدتها على استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير الخدمات الاجتماعية الكافية لهم، وفي إعقاب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، ومع احتدام الصراع العربي الإسرائيلي قدمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الكونغرس لإسرائيل قرض تكميلي قيمته 09 مليار دولار لإنعاش الاقتصاد وواحد مليار دولار كمساعدات عسكرية [15].

تطورت العلاقات الإسرائيلية– الأمريكية من التعاون إلى اعتماد الثانية على الأولى كممثل لها في المنطقة، إلى أن بلغت العلاقة بينهما إلى درجة اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقع في 30 نوفمبر 1981، والذي ينص على (تمكين البلدين من التعاون وأن يقدم كل منهما المساعدة العسكرية للآخر لمواجهة التهديدات ولأمن المنطقة بأكملها من الاتحاد السوفيتي والقوى الخارجية، حيث أن التعاون الاستراتيجي بين البلدين ليس موجه ضد دولة أو مجموعة دول الشرق الأوسط)، وقد تضمن الاتفاق ما يلي[16] :

- إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط.
- التعاون في مجال البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة.

ومما زاد في تعميق هذا التعاون دخول إسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي (S.D.I) التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" في 23 مارس 1983، وهي عبارة عن: (درع فضائي مهمته إيقاف الصواريخ النووية (السوفييتية) قبل وصولها إلى أهدافها، وذلك عبر تدميرها فور انطلاقها بواسطة أسلحة متطورة جدا (أشعة الليزر، حزم الجزيئات..) المشكلة للدرع الفضائي، ويتم ذلك على بعد مسافات شاسعة وبسرعة الضوء)[17]، كما تمكن هذه المبادرة الصناعات العسكرية الإسرائيلية من إضافة تحسينات نوعية على أسلحتها وتضمن في النهاية تفوقها النوعي، ومع تحول هذه المبادرة إلى مشروع جديد اسمه "منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي"، فإن التعاون الأمريكي الإسرائيلي وصل إلى درجة (المشاركة الإستراتيجية)[18] ، حيث أن هناك التزام أمريكي معلن بالحفاظ على التفوق النوعي والتكنولوجي للقوة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" بقوله[19]: (إن مبدأ الولايات المتحدة الأمريكية هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق).

والواضح أن سيطرة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أكبر فترة ممكنة يرتبط باستمرار هيمنتها على النظم الإقليمية، وفي مقدمتها النظام العربي والنظام الشرق الأوسطي وأن المدخل لذلك هو تمكين إسرائيل من الهيمنة على مقدرات هذا النظام الإقليمي الذي تنمي إليه، ويتم هذا التمكين من خلال وسيلتين:

1- الدعم المطلق وغير المحدود لإسرائيل بما يمكنها من التفوق الكاسح على كل القوى الإقليمية المجاورة.

2- القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل وفي مقدمتها العراق الذي تم احتلاله وتدميره وتعطيل قدراته بعد الحرب عليه في مارس 2003، بالإضافة إلى إيران وسوريا، والنظر إلى تركيا باعتبارها تخدم الأمن القومي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة في إستراتيجية التحالف الإسرائيلية إقليميا ودوليا:

كما لم تكتفي إسرائيل بجعل الولايات المتحدة الأمريكية حليفا استراتيجيا لها وحسب بل ذهبت للبحث عن حلفاء جدد، حيث خلص الباحثون الإستراتيجيون في "مؤتمر هرتسيليا" الذي انعقد في فيفري عام 2009 إلى توصيات محددة تتعلق بأهمية تفعيل العلاقات الإسرائيلية مع الصين، ووصفت بأنها يجب أن تكون بمثابة "الحليف الاستراتيجي الجديد " [20]. وهذا يعود بالأساس إلى التغير في خارطة توزيع القوى في النظامين الدولي والإقليمي وإلى بداية تراجع الهيمنة الأمريكية عليهما.

المطلب الأول: التحالفات الدولية:

يعالج هذا المطلب تحالفات إسرائيل مع بعض القوى الدولية الصاعدة في النظام الدولي، وقد اتضح ذلك في السنوات الأخيرة من خلال التطور الحاصل في علاقات إسرائيل مع كل من الصين واليابان.

الفرع الأول: التحالف الإسرائيلي– الصيني:

إن اهتمام إسرائيل بالصين لم يكن بالجديد، وما يؤكد ذلك زيارة "موشيه آرنس" وزير الدفاع الإسرائيلي في سنة1991 إلى الصين لإقامة العلاقات الدبلوماسية وتوسيع التعاون العسكري،أدى توريد الأسلحة والتكنولوجيا الدفاعية الإسرائيلية إلى الصين دورا جوهريا في التحديث العسكري للصين. في أعقاب حملة القمع في (ميدان تيانانمين) سنة 1989، مكنت الحكومة الإسرائيلية الصين من الالتفاف على العقوبات العسكرية الأمريكية والأوروبية المفروضة على الصين، والحصول- بشكل غير مباشر- على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية بعدما لم تتمكن من الحصول عليها عقب إلغاء صفقة (لؤلؤة السلام)، التي كان قد تقرر عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية[21].

كما أن التوصيات التي خلص إليها الباحثون الإسرائيليون في مؤتمر "هرتسيليا التاسع" سنة 2008 فيما يتعلق بالسبل للدفع بالعلاقات مع الصين وتجهيزها كحليف إستراتيجي جديد تمثلت فيما يلي[22] :

- إقامة زيارات رسمية رفيعة المستوى بشكل أكثر كثافة والتأكيد على مدى أهمية إسرائيل في استقرار وأمن المنطقة.
- تعيين شخصيات سياسية مرموقة في السفارة الإسرائيلية بالصين (على مستوى السفراء بالولايات المتحدة الأمريكية) وليس مجرد شخصيات دبلوماسية، نظرا لأهمية الصين في المرحلة القادمة.
- تعزيز التعاون التكنولوجي مع الصين، وجذب الاستثمارات من خلال تدخل عناصر دبلوماسية وسياسية إسرائيلية، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن عقد صفقات ويتيح استغلال المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف

سياسية، وأهم المجالات التي أشير إليها في هذا الصدد هي: تكنولوجيا الاتصالات، واستغلال مصادر الطاقة وتحلية مياه البحر، ومكافحة التصحر، والزراعة.

- إيجاد السبل لتعزيز التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل والصين، مع دفع الصين لزيادة مشاركتها في الجهد الدولي لمكافحة "الإرهاب".

- الحذر في التعاون الأمني مع دول أخرى في شرق آسيا للحيلولة دون الإضرار بمصالح الصين، حيث يجب عدم إقامة علاقات عسكرية مع تايوان، ودراسة وضع العلاقات بين الصين والهند قبل عقد اتفاقيات أمنية كبيرة مع الهند، حتى تستغل إسرائيل ذلك كورقة مساومة في اتصالاتها مع الصين حول انتشار السلاح الصيني في دول الشرق الأوسط.

- إقامة علاقات مستمرة بين الجامعات والهيئات السياسية ومراكز الأبحاث الإسرائيلية ونظيرتها في الصين.

وفي سنة 2011 جرت عدة زيارات بين المسؤولين العسكريين للطرفين حيث قام "ووشنغ لي" قائد البحرية الصينية في25 ماي 2011 بزيارة رسمية لإسرائيل واجتمع مع وزير الدفاع الإسرائيلي "أيهود باراك" ومع قائد والقوات البحرية الإسرائيلية "اليعازر ماروم"[23]، لكن إلى غاية اليوم لا يمكن القول أن هناك ارتباط عسكري إستراتيجي قوي بين الصين وإسرائيل على عكس التعاون في المجال الاقتصادي.

أما الناحية الاقتصادية، ترى إسرائيل أن اقتحام الصين إلى مقدمة الاقتصاد العالمي وتطلع رئيسها "شي جين بينغ" للوصول إلى تعادل اقتصادي وتكنولوجي وعسكري مع الولايات المتحدة، الخصم الاستراتيجي، حتى منتصف القرن الواحد والعشرين – رفع قيمة إسرائيل في نظر الصين بسبب قوة الحداثة فيها، لهذا تم عقد ما يسمى بـ "مؤتمر الحداثة" بين إسرائيل والصين في 19 مارس 2017 برئاسة نائب رئيس الصين وبنيامين نتنياهو،فالصينيون بموجب هذا المؤتمر رفعوا مستوى علاقاتهم مع إسرائيل إلى "شراكة حداثة شاملة"، وبالتوازي، اكتشفت شركات البنى التحتية الصينية الكبرى بأن إسرائيل في عملية سريعة لتجديد وتوسيع البنى التحتية، وبدأت تفوز بالامتيازات في مجال بناء الموانئ والطرق والسكك،كما أدى اتساع العلاقات الاقتصادية إلى زيادة كبيرة في عدد الرحلات الجوية بين إسرائيل ومدن صينية[24].

كما أن النشاط في مجال التبادل التجاري بين الطرفين قد نما بشكل كبير، إذ بلغت الصادرات الصينية سنة 2017 حوالي 9 مليارات دولار، والصادرات الإسرائيلية حوالي 3.3 دولار، وأصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وقد أصبحت إسرائيل عضوا في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، وهو البنك الذي يعد واحدا من العمادات الأساسية لمبادرة الحزام والطريق

الصينية سنة 2013 على الرغم من عدم رضى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغت أيضا الاستثمارات الصينية في شركات التكنولوجيا الإسرائيلية 40% من الحجم الكلي من رأس المال الاستثماري الخارجي[25].

في الإطار الثقافي، برزت أهمية تعزيز الانسجام الثقافي بين الطرفين سنة 2007 عندما أقيم "مهرجان الثقافة الصينية" في إسرائيل، كما أنشأت الصين معهد كونفوشيوس في جامعة تل أبيب، ليقام معهد آخر في الجامعة العبرية في القدس عام 2014، وفي سنة 2009، أقامت إسرائيل حدث التبادل الثقافي الواسع النطاق، وقد شاركت إسرائيل لأول مرة في معرض شنغهاي العالمي سنة 2010، ثم في شهر نوفمبر 2017، افتتحت الصين المركز الثقافي الصيني في تل أبيب، لتترسخ بذلك الثقافة الصينية في إسرائيل[26].

مما سبق يتضح أنالإسرائيليون يدركون جيدا أن الصين واحدة من القوى الصاعدة اقتصاديا وسياسيا في النظام الدولي، الأمر الذي يقتضي نسج علاقات مع هذه القوة وتطويرها لبناء علاقات وثيقة تجعل الصين أكثر اقترابا من التوجهات الإسرائيلية، لاسيما في لحظات الأزمات، فالصين دولة نووية، وهي الأكبر في عدد السكان عالميا، ونموها الاقتصادي يشير إلى أنها ستكون بحلول عام 2030 صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، علاوة عن أن الصين لديها مقعد دائم في مجلس الأمن، وبالتالي فيمكن للصين بهذا المعنى أن تحتل مكان الولايات المتحدة في الإستراتيجية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: التحالف الإسرائيلي– الياباني:

اعترفت اليابان بإسرائيل سنة 1952،ورفعت العلاقات من مستوى بعثات إلى سفارات سنة 1963، ورغم حصول تقارب بين اليابان وإسرائيل رفضت الأولى فكرة توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لإيران بسبب برنامجها النووي وفضلت الأسلوب السلمي والدبلوماسي في تسوية أزمة البرنامج النووي الإيراني كون الخيار العسكري ستكون له عواقب وخيمة وخطيرة على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كما عارضت اليابان سنة 2012 البناء الاستيطاني الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية لتعطيله المفاوضات وانتهاكه القانون الدولي، وترى أن حل القضية الفلسطينية هو بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل[27].

لكن السنوات الأخيرة أظهرت تطور في العلاقات بين الطرفين، حيث أبدت الشركات اليابانية اهتماما متزايدا بالسوق الإسرائيلي، ووفقا لمركز الأبحاث ومقره تل أبيب، كان المستثمرون اليابانيون وراء 3 بالمائة من رأس المال الذي جمعته الشركات الإسرائيلية بين عامي 2013 و2018، وبلغت قيمته نحو 3.5 مليار دولار، وتتمثل أحدث بوادر تشبيك العلاقات بين البلدين، في ما أشار إليه "بنيامين نتنياهو" خلال اجتماعه بوزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني "هيروشيغي سيكو" يوم2019/01/17 إلى أن نمو الاستثمارات اليابانية يقدر بنحو 5 مليارات دولار أميركي[28].

إن هذا التقدم في العلاقات بين الطرفين يخدم الرؤية الإسرائيلية التي تعتبر اليابان فرصة لبناء علاقات سياسية تكسب بها تعاطف دول تجمع الـ "آسيان" في مواجهة ما تعتبره "إرهابا إسلاميا"، حيث يضم اتحاد آسيان الاقتصادي عشر دول هي: اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، سلطنة بروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا، وتأسس سنة 1967[29]، ولهذا الاتحاد أهمية اقتصادية هائلة ومن المتوقع أن يلعب هذا الاتحاد أدوار سياسية هامة من خلال موقعه في النظام الدولي مستقبلا.ومن جهة أخرى، ترى إسرائيل أن تعزيز العلاقات الاقتصاديّة مع اليابان يأتي في إطار إستراتيجية تهدف إلى تنويع الأسواق التي تتعامل معها، وبالتالي فهي معنية بالاستفادة من الفرص الكبيرة الكامنة في الاقتصاد الياباني، الذي يعد ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

أما بالنسبة لليابان فهي تسعى للاستفادة من الخبرات التقنية لإسرائيل لإطلاق اقتصادها وثقافتها المؤسسية، والتي شهدت نوع من التراجع في السنوات الأخيرة: ففي عام 2010، تفوقت الصين على اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم (وهي الآن في المركز الثالث)، والصين نفسها في عام 2014 تفوقت على الولايات المتحدة، ولهذا فإن اليابانيين يسعون إلى الاستفادة من الابتكار الإسرائيلي،كما أن من مصلحة اليابان الحصول على التكنولوجيا الإسرائيلية،بالإضافة إلى احتياجها للدعم في إيجاد حلول للأمن السيبراني، والبيانات، والتكنولوجيا الطبية الأكثر تقدما التي ترى في إسرائيل مصدرا لها[30].

المطلب الثاني: التحالفات الإقليمية:

يعالج هذا المطالب مضامين وأهداف التوجهات الجديدة لتحالفات إسرائيل على المستوى الإقليمي، خاصة من خلال تطور علاقاتها مع الهند وتطبيع بعض الدول العربية علاقاتها معها.

الفرع الأول: التحالف الإسرائيلي– الهندي:

تطورت العلاقات الإسرائيلية – الهندية منذ بداية التسعينيات، حين أعلنت الهند إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة على مستوى السفارة في 29جانفي 1992،وذلك في ضوء التحولات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولقد اتخذت هذه العلاقات مسارا جديدا، فتعمقت في شتى القطاعات: السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك العسكرية والأمنية، ويعد هذا الأمر تحولا جذريا في العلاقات الإسرائيلية – الهندية منذ أن رفضت الهند الاعتراف بـ (دولة) إسرائيل سنة 1948،ثم اعترفت بها اعتراف الأمر الواقع في 17 سبتمبر1950، وفتح قنصلية لإسرائيل في الهند شهر جوان 1953 بعد اعتراف عدد كبير من الدول بها، لكن العلاقات ظلت في حدودها الدنيا حتى سنة 1991،ولم تجد العلاقات العسكرية طريقها إلى التطور[31].

شهدت العلاقات الهندية مع إسرائيل تحولات هامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وباتت الهند أهم شركاء إسرائيل التي نجحت في تحويل علاقاتها مع الهند من القطعية إلى التحالف، وشكل المدخل الاقتصادي والتعاون

العسكري والتكنولوجي عوامل مهمة لوصول العلاقات بين الطرفين إلى هذا المستوى، خاصة وأن الهند لم تعد معنية بالبعد المعنوي ودعمها للقضايا العربية "القضية الفلسطينية" بقدر ما يهمها مصالحها الإستراتيجية، وكان تاريخ 04 جويلية 2017، علامة فارقة في تاريخ العلاقات الهندية الإسرائيلية، حيث قام رئيس الحكومة الهندية "ناريندرا مودي" بزيارة إسرائيل، وقد أعقبتها زيارة "نتنياهو" إلى الهند في 13 جانفي 2018، وقع خلالها الكثير من الصفقات في المجالات العسكرية والتجارية والزراعية، وقد أثرت الشراكة الهندية مع إسرائيل في مواقف الهند من القضية الفلسطينية، من حالة الدعم والمساندة إلى حالة الحياد[32].

حظي التعاون العسكري بين الطرفين باهتمام كبير من جانبهما، وجاءت في مقدمة هذا التعاون تجارة السلاح، حيث أضحت الهند سوقا رئيسية لصادرات السلاح الإسرائيلية، ساعد إسرائيل في ذلك البيئة الصراعية في إقليم جنوب آسيا (الصراع التاريخي بين الهند وباكستان، وانتشار التنظيمات الإرهابية في جنوبي آسيا بشكل عام)، فضلا عن العلاقات الهندية- الصينية المتوترة على خلفية العلاقات الإستراتيجية الصينية المتنامية مع عدد من دول جنوبي آسيا، خاصة باكستان وميانمار وسيريلانكا، في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، بمكونيها البري والبحري، وسعي الصين إلى ضم أفغانستان إلى "ممر الصين- باكستان الاقتصادي"، الأمر الذي يدشن مع الوقت لحالة من الاستقطاب الصيني- الهندي في المنطقة[33].

إن حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل ومدى تطوره يوضح بسهولة حجم التغير والتقارب الذي سارت إليه العلاقات بين الطرفين، حيث زادت معدلات التجارة البينية بينهما من 200 مليون دولار عام 1992 إلى 4.52 مليارات دولار عام 2016، في حين فتحت زيارة "شمعون بيريز" عام 1993 الباب على مصراعيه، على الصعيد العلمي، للتعاون في مجالات العلوم المختلفة، وذلك حين وقع الجانبان على اتفاقية تؤسس لذلك، لدى تلك النقطة انطلقت العلاقات العلمية والتكنولوجية بشكل وثيق ومتسارع، إلى أن بلغت مؤخرا تعاونا في علوم الفضاء توج بإطلاق قمر صناعي.

كما يمثل القطاع الزراعي في الهند ما نسبته 28% من الدخل المحلي الكلي للبلاد، وهو الأمر الذي وضع في الاعتبار في علاقة الهند بإسرائيل، حيث تم توقيع عديد من الاتفاقيات بين الجانبين فيما يتعلق بنقل الخبرات المتوفرة في الجانب الإسرائيلي إلى الهند، فعلى سبيل المثال انتهى الجانبان في عام 2008 من وضع خطة طويلة الأمد تقضي بنقل محاصيل الشرق الأوسط إلى الهند، خصوصا الزيتون، في 2014 تم إنتاج أكثر من 100 طن زيتون في ولاية رجاستان، كما استفادت الهند من إسرائيل في التكنولوجيا الزراعية المتبعة من قبلها في زيادة المحاصيل الزراعية[34].وفي شهر مارس 2021 صرح السفير الهندي في إسرائيل بقوله إن: العلاقات الثنائية تتجاوز مجالات التعاون في المياه والزراعة والأمن، حيث تصل قيمة التجارة البينية خمسة مليارات دولار، بما فيها التكنولوجيا المالية

والإنترنت والطب، مع وجود خطط لتعظيم الإمكانات التجارية الضخمة في علاقاتهما، والتوقع أن تتحقق في المستقبل[35].

وقد تعددت الأهداف والغايات الهندية من وراء تعاونها مع إسرائيل وتوزعت على أهداف إستراتيجية وأمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية،فالهند ترغب في تطوير وتحديث قدراتها العسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي بما يدعم نفوذها ودورها الإقليميين في مواجهة باكستان خاصة في ظل سباق التسلح القائم بينهما، ومن المعروف أن الهند كانت قد اعتمدت لفترة طويلة على روسيا كمصدر رئيس لتوفير احتياجاتها التسليحية المتطورة، مستفيدة في ذلك من طبيعة العلاقة الإستراتيجية التي كانت تربطها بالاتحاد السوفياتي سابقا، وبعد انهيار هذا الأخير، ومن أجل تلبية رغبة الهند في استكمال مشاريعها الخاصة بتطوير الصناعات العسكرية لجأت إلى إسرائيل، خصوصا في ضوء اتفاق الدول الصناعية الثماني الكبرى على تقييد نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الدول الأخرى، اثر قرارات الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان في أعقاب تجاربهما النووية والصاروخية عام 1998، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية تتميز باعتمادها الأساسي على التكنولوجيا الأميركية، ومن جهة أخرى، تشعر الهند من خلال صراعها مع الباكستان أنها ليست بمنأى عن خطر الحركات الأصولية الإسلامية الموسومة بالإرهاب والتي تحولت إلى أحد أهم الموضوعات التي بوسع إسرائيل أن تستغلها في اتجاهات متعددة تحت عنوان مكافحة ما يسمى "الإرهاب الإسلامي"، مما وفر الأرضية المشتركة للتعاون الاستراتيجي والجيو إستراتيجي بين الطرفين[36].

أما بالنسبة للأهداف الإسرائيلية من تحالفها وتعاونها مع الهند فيمكن تلخيصها في ما يلي:

- تشكل الهند سوقا للتجارة الإسرائيلية قوامها أكبر من مليار نسمة، وهو ما يشكل ضمانة ضد العزلة الدبلوماسية بالنسبة إلى إسرائيل، فضلا عن أنها ستؤدي دورا كبيرا ومؤثرا في سياسات المنطقة خلال الفترة المقبلة.
- احتلال الهند موقع استراتيجي متميز في القارة الآسيوية، ومحاولة إسرائيل إيجاد موطئ قدم لها في شبه القارة الهندية بالقرب من باكستان وإيران.
- تخوف إسرائيل من أي تعاون عسكري هندي مع دول الشرق الأوسط، وبالتالي سعيها لقطع الطريق عليها في هذا الصدد،وهي ذات الإستراتيجية التي اتبعتها مع الصين[37].
- سعي إسرائيل إلى كسب حلفاء جدد يؤيدونها في صراعها مع الفلسطينيين، أو على الأقل ضمان حياد الهند من القضية الفلسطينية[38].

الفرع الثاني: اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية:

يعرف التطبيع إجرائيا على أنه تواصل وبناء وتطوير علاقات بين دولة وأخرى، كانتا في حالة قطيعة، بشكل واع ومقصود، بهدف الوصول إلى علاقة طبيعية لا يشوبها التوتر، أو التوتر المفرط، وتنتج سيرورة التطبيع هذه على الأرجح من خلال وصول كل الأطراف إلى حالة قبول للنظام الآخر بصيغته وإيديولوجيته وشكله وسلوكياته الراهنة[39].

بدأ مسار التطبيع العربي مع إسرائيل منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، لكنه ظل محدودا حتى سنة 2020 التي التحق فيها 04 دول بهذا المسار وصل بعضها إلى حد التحالف، في البداية دخلت كل من مصر والأردن في اتفاقيات سلام مع إسرائيل التي هيمنت عليها قضايا اقتصادية وأمنية وأخرى جغرافية، ثم التحقت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب.

إن الاتّفاقات الدبلوماسية التي وقعتها كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع إسرائيل سنة 2020 في إطار ما يسمى بـ "اتفاق أبراهام" شكلت تقدما ملفتا في العلاقات الخليجية الإسرائيلية التي لا تعتبر جديدة، فقد أنشأت عدة دول في المنطقة، من ضمنها قطر والبحرين وعمان، صلات بإسرائيل في التسعينيات بعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتّفاقيات أوسلو[40]، ولعل من أهم دوافع الإمارات العربية المتحدة والبحرين في علاقاتهما مع إسرائيل هو الديناميات الإقليمية المتغيرة، فعلى عكس النظرة المعيارية تاريخيا إلى إسرائيل في العالم العربي، لا تعتبر الدولتين إسرائيل عدوة أو تهديدا للاستقرار الإقليمي، على عكس نظرتهم باعتبارها دولة توسعية[41]، وبالتالي فإن إقامة علاقات رسمية، أو تحالف إستراتيجي مع قوة إقليمية (إسرائيل) سوف يعمل في نظرهم على مواجهة التهديد الإيراني للمنطقة.

أما بالنسبة للمغرب فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قضية الصحراء الغربية كمقابل إذا وافقت على المضي في مسار التطبيع، ومن ثم الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، واستخدام المجال الجوي بين الطرفين المغربي والإسرائيلي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، وفتح العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين[42]، ومع هذا فإن الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية لا يشكل اعترافا دوليا، وإنما اعتراف من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

أما السودان فقد أعلنت وزارة خارجيتها يوم 23 أكتوبر 2020، أن الحكومة الانتقالية وافقت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل وفي اليوم نفسه، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نيتها في رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي أدرجت فيها منذ سنة 1993، وقد نصت الاتفاقية على بدء العلاقات الاقتصادية والتجارية، مع التركيز مبدئيا على الزراعة. كما نصت على اجتماعات لاحقة بشأن اتفاقيات التعاون في تلك المجالات ومجالات

أخرى مثل التكنولوجيا والزراعة والطيران وقضايا الهجرة. كما أن من أهم أهداف السودان من التطبيع هو فتح المجال لإعفائها من ديونها التي تبلغ 60 مليار دولار، والمساعدة على استعادة السودان حصانته السيادية، وفتح المجال لإدماجه في المجتمع الدولي، والاستفادة من الاستثمارات الإقليمية والدولية والتكنولوجية، والمساعدة في بناء المؤسسات الوطنية[43].

والواضح أن إسرائيل استغلت التغيرات الإقليمية والعالمية خاصة بعد اتفاقات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين، ولاحقا التغيرات السياسية التي حدثت بالمنطقة العربية، كي تحصد ثمارا دبلوماسية وسياسية وتحقق أهدافا إستراتيجية، على شكل اتفاقات تطبيع رسمية عن طريق الخطة المسماة بصفقة القرن.

أما بالنسبة للأهداف الإسرائيلية من التطبيع مع الدول العربية فيمكن ذكرها فيما يلي:

- تسعى إسرائيل إلى تغيير الصورة الذهنية النمطية لها في العقل الجمعي العربي، بنزع صورة الكيان العنصري الاستعماري الإحلالي، الذي قام على القتل والتدمير والإبادة وشن الحروب والتهجير والحصار وسرقة ونهب أراضي الفلسطينيين، وإحلال صورة أخرى مزيّفة مكانها، صورة (الدولة) الراغبة في السلام التي تمد يدها لجيرانها للتعايش والتعاون.

- توسيع دائرة الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية والشرق الأوسط، فوفقا لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، قدر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا بنحو 7 مليارات دولار أمريكي سنويا من بينها أكثر من مليار دولار أمريكي لدول الخليج العربي، وتمثل أسواق منطقة الرشق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 7 في المائة من إجمالي الصادرات، و6 في المائة من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات[44].

- تجسيد مشروع السلام الاقتصادي الذي يعد فكرة قديمة جديدة تبنتها إسرائيل وروجت لها الولايات المتحدة الأمريكية، ومضمونها أن التطبيع سيفتح المجال أمام الجميع للرخاء والازدهار، وقد تولى التنظير لهذا المشروع شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد، وبحسب إستراتيجية شمعون بيريز فإن إسرائيل تسعى إلى قيام نظام شرق أوسطي جديد، يقوم على تفوق وقيادة علمية وتكنولوجية واقتصادية صهيونية، وعلى تمويل مالي عربي، وقوة عمل رخيصة عربية، وسوق كبيرة ومشتركة، وهو مشروع يسعى لإذلال وإخضاع العرب للماكينة الصهيونية، للسيطرة على ما تبقى من الثروة العربية[45].

- تسعى إسرائيل أن تجد لنفسها موقعا استراتيجيا في البحر الأحمر وباب المندب والمحيط الهندي، وهذا ما سيجعلها تشرف إشرافا مباشرا على أهم طرق الملاحة الدولية، وذلك من خلال اتفاقية التعاون البحري بين شركتي "موانئ دبي العالمية" وشركة "دوفر تاور الإسرائيلية"، التي وقعت مباشرة بعد يوم واحد من توقيع اتفاقيات أبراهام، ومن

المعروف أن شركة موانئ دبي وقعت اتفاقيات متعددة مع عدد من الموانئ الإفريقية، كما تسيطر الإمارات على أغلب الموانئ اليمنية على البحر الأحمر وباب المندب[46].

- سعي إسرائيل أن تكون القوة الإقليمية الأولى في المنطقة من خلال تضييق المجال الحيوي الإيراني، وحصر تمدد القوة التركية في الشرق الأوسط.

الخاتمة:

مما سبق يتبين أن اتجاهات التحالفات الإستراتيجية الإسرائيلية متغيرة بتغير مراكز القوة في البيئيتين الدولية والإقليمية، حيث تحالفت الحركة الصهيونية بداية مع كل من فرنسا وبريطانيا لمساعدتها في تجسيد فكرة (الدولة اليهودية) على أرض الواقع، ثم بعد سنة 1948 عمدت إسرائيل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت المساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لإسرائيل، وكانت الأهداف الإسرائيلية تستند بالدرجة الأولى إلى أهمية إيجاد حليف قوي يدعم استمرار وجود إسرائيل وحماية أمنها في بيئة إقليمية رافضة لها، في مقابل هذا الدعم تلعب إسرائيل أدوار وظيفية سياسية وجيو إستراتيجية في المنطقة تخدم مصالح القوى الداعمة لها.

لم تكتفي إسرائيل بالتحالف مع القوى التقليدية الفاعلة في النظام الدولي، بل إنه مع ظهور بوادر لتراجع في أدوار بعض القوى وتصاعد أخرى عمدت مباشرة إلى التغيير في خارطة تحالفاتها، فتوجهت إلى الصين واليابان والهند وإقامة علاقات طبيعية ورسمية مع بعض الدول العربية وذلك بهدف تحصيل المزيد من الدعم بما يؤهلها أن تكون القوة الإقليمية الأولى في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل وجود قوى منافسة لها مثل إيران وتركيا، كما تسعى إسرائيل بتحالفها مع بعض الدول العربية إلى ضمان قبولها كمكون طبيعي في المنطقة العربية مما ينعكس ذلك سلبا على القضية الفلسطينية في مسارات حلها على جميع المستويات.

وعليه فإسرائيل تدرك جيدا أهمية تحالفها الاستراتيجي مع القوى الدولية والإقليمية كمقوم أساسي لأمنها القومي، فالتحالف لا يقل أهمية في الفكر الأمني الإسرائيلي عن استمرارية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أو سياسات الاستيطان والتوسع على حساب الأراضي العربية، لهذا السبب وجب على الأطراف العربية والفلسطينيين بالخصوص التنبه لخطورة هذا العنصر والتفكير في آليات مواجهته مستقبلا من خلال:

- ضرورة التوجه العربي والفلسطيني إلى تعزيز العلاقات وإقامة تحالفات إستراتيجية مع القوى الصاعدة في النظام الدولي، كالصين و روسيا لما لهاتين الدولتين من روابط جيدة مع الدول العربية، وتوظيف هذه العلاقات بما يخدم القضية الفلسطينية.

- أهمية تشكيل حلف عربي يتكون من دول لها وزن إقليمي مثل: مصر والجزائر والسعودية تقوم بدور الوساطة في حل القضايا العربية على رأسها القضية الفلسطينية.

– ضرورة تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية والوصول إلى مصالحة حقيقية من شأنها أن توحد المواقف وتجلب الدعم للقضية إقليميا ودوليا.

الهوامش:

[1]إلياس شوفاني، **العلاقة بين الثكنة والمركز**. دمشق: دار الحصاد، 1992، ص 58.

[2]الوعري، نائلة، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين** .عمان: دار الشروق، 2007، ص ص 94-99

[3] محمود أمين عبد الله، **مشاريع الاستيطان اليهودي**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 74، 1984، ص 14

[4] الشريف ريجينا، **الصهيونية غير اليهودية**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 96، 1985، ص ص 108، 110

[5]محمود أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14، 15

[6]العبادي، بسام محمد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880–1990م**. عمان: دار البشير ، 1990، ص36

[7]مارتين كريمر، **السعي للاستيلاء على فلسطين: كواليس وعد بلفور وإصداراته** (ترجمة: أحمد.م.جابر)، صحيفة الهدف، غزة، فلسطين، 30 جانفي 2018، ص 2

https://scholar.harvard.edu/files/martinkramer/files/balfour_arabic.pdf

تاريخ زيارة الموقع: 2022/04/22

[8] بو لغد إبراهيم، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**. (د م)، (د ن)، (د ط)، 1976، ص 20

[9] خلدون البرغوثي، **استعرض كتاب: علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 54، 2015، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص ص 118-119

[10]**نفس المرجع السابق**، ص 119

[11] تشومسكي ناعوم، **الثالوث الخطر، الولايات المتحدة، إسرائيل والفلسطينيين** (ترجمة: عبد الهادي غيلة). مصر: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط 1، 1993، ص 29

[12] يوسف ناصيف، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1989، ص 28

[13]عاطف أبو سيف، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014، ص 34.

[14]حسن نافعة، ستيفن جرين، **الانحياز، علاقات أمريكا بإسرائيل المتحفزة**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 43، سبتمبر 1985، ص 221.

[15]Jeremy M. Sharp, **U.S. Foreign aid to Israel**, congressional Research service,u.s. June 10.2015, pp27-28.

[16]طلعت أحمد مسلم، **التعاون العسكري العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1990، ص ص 89-90.

[17]أحمد بهاء الدين شعبان، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد**. القاهرة: سينا للنشر، ط1، 1993، ص 388.

[18]ممدوح فتحي، **أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996، القاهرة، ص 233.

[19]مصطفى عبد الواحد، **امن إسرائيل: الجوهر والأبعاد**. أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص ص 15-29

[20]محمود صبري، **إسرائيل والحليف الاستراتيجي... الصين**.

www.print friendly.com/ print? header/magueUrl

تاريخ زيارة الموقع: 2022/03/09

[21]JIM MANN, **U.S. Says Israel Gave Combat Jet Plans to China, The Los Angeles Times**, Published 28-12-1994, Seen 22-12-2021, at:
https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1994-12-28-mn-13774-story.html

تاريخ زيارة الموقع: 2022/03/15

[22]محمود صبري، **مرجع سبق ذكره**.

[23]سامي مسلم، **تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية**، مجلة قضايا إسرائيلية،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 48، جانفي 2013، ص 49

[24]عوديد عيران، **كيف سيكون شكل العلاقات بين إسرائيل والصين**، مقال منشور في صحيفة معاريف الإسرائيلية، القدس العربي، 24 جانفي 2022.

https://www.alquds.co.uk/

تاريخ زيارة الموقع: 2022/04/22

[25]محمد مكرم بلعاوي، **العلاقات الصينية الإسرائيلية وآفاقها**، تقدير إستراتيجي (116). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2019، ص ص 7-8

[26]لارا رجا الذيب، **أوجه التقارب الصيني الإسرائيلي في ظل التحديات الأمريكية**، فيفري 2022، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ص13

[27]عاطف أبو سيف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 369-370

[28] صحيفة العرب، **التكنولوجيا تفتح باب صداقة أوسع بين إسرائيل واليابان**، صحيفة العرب، العدد 11233، السبت 2019/01/19، ص 6

[29]عاطف أبو سيف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 369-370

[30]David shaman, **New Israel–Japan agreement follows in wake of Sony deal**, the times of Israel, 11/04/2016

[31]أمين شعبان عبد النبي، **إسرائيل والهند: توسيع نطاق الأمن القومي الإسرائيلي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 79، 2009، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص60.

[32]مجلس العلاقات الدولية، **التقارب الهندي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية**، ورقة سياسية (01)، فلسطين، فيفري 2018، ص 02

[33]Kugelman, Michael, "The China- Pakistan Economic Corridor: What it is, How it is Perceived, and Implications for Energy geopolitics", in Erica Downs, Mikkal E. Herberg, Michael Kugelman, Christopher Len, and Kaho Yu, **Asia's Energy Security and China's Belt and Road Initiative**, The National Bureau of Asian Research, NBR Special Report, no. 68, Nov. 2017, pp. 17- 19.

[34]Madhvi sally, **Agricultural ties with Israel helping Indian farmers,** The economic times**,** 25, nov 2014

https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/agriculture/agricultural-ties-with-israel-helping-indian-farmers/articleshow/45265558.cms
تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/10

[35]عدنان أبو عامر، **سفير الهند بإسرائيل يكشف حجم التجارة البينية مع الاحتلال**، عربي 21.
https://arabi21.com/story/1341236/
تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/10

[36]أحمد محمد طاهر،**العلاقات الهندية . الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر**، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، القاهرة، أفريل 2002، ص 125

[37]أمين شعبان عبد النبي، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[38]مجلس العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[39]أحمد سعيد قاضي، **التطبيع بتعريفاته المتعددة**، مجلة رمان الثقافية، 2017.
www.rommanmag.com
تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/11

[40]Kristian Coates Ulrichsen, "Israel and the Arab Gulf States: Drivers and Directions of Change," Rice University's Baker Institute for Policy, September 2016, pp 3–4.
https://www.bakerinstitute.org/media/files/research_document/13eaaa71/CME-pub GCCIsrael-090716.pdf
تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/15

[41]Robert F. Worth, **Feature Mohamed bin Zayed's Dark Vision of Middle East's Future: the enigmatic leader of the U.A.E. May soon emerge as the régions Most powerful figure. What does he really want?,** The New York Times Magazine, January 9, 2020 www.nytimes.com/2020/01/09/magazine/united-arab-emirates-mohammed-bin-zayed.html.
تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/15

[42]إلهام جبر الشمالي، **مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل**. بيروت: منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020، ص ص 9-10

[43]جواد الحمد، **مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، خريف، مركز الأبحاث، فلسطين، 2020، ص 78

[44]المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، **التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه**. الدوحة،21 جوان 2020، ص 2

[45]علي جبلي، **التطبيع الخليجي: أبعاد تحقيق اختراق صهيوني جديد في البنية الثقافية العربية**. إسطنبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص 40

[46]**نفس المرجع السابق**، ص 38